كلمة سماحة آية االله العظمى الإمام الخامنئي في مراسم افتتاح المؤتمر السادس عشر لدول عدم الانحياز – 30 /Aug/ 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على الرسول الأعظم الأمين، و على آله الطاهرين، و صحبه المنتجبين، و على جميع الأنبياء و المرسلين.

نرحب بكم أيها الضيوف الأعزاء الرؤساء و الوفود الممثلة لبلدان حركة عدم الانحياز، و سائر المشاركين في هذا المؤتمر الدولي الكبير.

لقد اجتمعنا هنا لنواصل بعون الله و هدايته، و حسب مقتضيات العالم الراهن و احتياجاته، المسيرة و التيار الذي تأسّس قبل ستة عقود بفضل وعي و شجاعة عدد من القادة السياسيين المخلصين ذوي الشعور بالمسؤولية و تشخيصهم للظروف، بل و نبثّ فيه روحاً و حركة جديدتين.

لقد اجتمع ضيوفنا هنا من مناطق بعيدة و قريبة جغرافياً، و هم ينتمون لشعوب و أعراق متنوعة و ذات ميول عقيدية و ثقافية و تاريخية و تراثية شتى، و لكن كما قال «أحمد سوكارنو» أحد مؤسسي هذه الحركة في مؤتمر باندونغ المعروف سنة 1955 م فإن أساس تشكيل عدم الانحياز ليس الوحدة الجغرافية و لا العرقية و لا الدينية، بل وحدة الحاجة. في ذلك اليوم كانت البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بحاجة إلى أواصر تستطيع أن تحميها من هيمنة الشبكات المقتدرة و المستكبرة و الجشعة. و اليوم فإن هذه الحاجة لا تزال قائمة مع تطوّر أدوات الهيمنة و اتساعها.

و أريد أن أثير حقيقة أخرى..

لقد علّمنا الإسلام أن للبشر رغم تنوّعهم العرقي و اللغوي و الثقافي فطرة واحدة تدعوهم للطهر و العدالة و الإحسان و التعاطف و التعاون، و هذه الطبيعة المشتركة هي التي إن افلتت بسلام من الدوافع المُضلّلة فستهدي البشر إلى التوحيد و معرفة ذات الله تعالى.

إن هذه الحقيقة الساطعة لها القدرة على أن تكون رصيداً و سنداً لتأسيس مجتمعات حرّة شامخة تتمتّع بالتقدّم و العدالة إلى جانب بعضهما، و تنشر إشعاعات الروح المعنوية على كل الأنشطة المادية و الدنيوية للبشر، و توفّر لهم جنّة دنيوية قبل الجنّة الأخروية الموعودة في الأديان الإلهية. و نفس هذه الحقيقة المشتركة العامة هي التي يمكنها أن تُرسي دعائم حالات من التعاون الأخوي بين شعوب لا شبه في ما بينها من حيث الشكل الظاهري و السوابق التاريخية و الإقليمية الجغرافية.

متى ما قام التعاون الدولي على مثل هذا الأساس فسوف تشيّد الدول العلاقات في ما بينها لا على ركائز الخوف و التهديد، أو الجشع و المصالح الأحادية الجانب، أو سمسرة الخونة و البائعين لأنفسهم، بل على أساس المصالح السليمة و المشتركة، و فوق ذلك المصالح الإنسانية، و يُريحوا بذلك ضمائرهم اليقظة و بالَ شعوبهم من الهموم.

هذا النظام المبدئي يقف على الضدّ من نظام الهيمنة الذي اطلقته القوى الغربية المتسلّطة في القرون الأخيرة، و روّجت له و كانت السبّاقة إليه، و تفعل ذلك في الوقت الحاضر الحكومة الأمريكية المعتدية المتعسّفة.

أيها الضيوف الأعزاء...

لا تزال المبادئ و الأهداف الأصلية لحركة عدم الانحياز اليوم قائمة حيّة رغم مرور ستة عقود.. مبادئ مثل مكافحة الاستعمار، و الاستقلال السياسي و الاقتصادي و الثقافي، و عدم الالتزام لأقطاب القوة في العالم، و رفع مستوى التضامن و التعاون بين البلدن الأعضاء. و الواقع في العالم اليوم ليس بالقريب من هذه المبادئ و الأهداف، لكن الإرادة الجمعية و المساعي الشاملة لتجاوز هذا الواقع و الوصول إلى المبادئ و الأهداف تبعث على الأمل و النتائج الإيجابية رغم ما يحقّها من التحديات.

لقد شهدنا في الماضي القريب انهيار سياسات فترة الحرب الباردة، و ما تلا ذلك من الأحادية القطبية. و العالم باستلهامه العبر من هذه التجربة التاريخية يمرّ بفترة انتقالية إلى نظام دولي جديد، و بمقدور حركة عدم الانحياز و يجب عليها أن تمارس دوراً جديداً. ينبغي أن يقوم هذا النظام على أساس المشاركة العامة و المساواة في الحقوق بين الشعوب، و تضامننا نحن البلدان الأعضاء في هذه الحركة من الضروريات البارزة في الوقت الراهن لأجل انبثاق هذا النظام الجديد.

لحسن الحظ فإن أفق التطورات العالمية يبشّر بنظام متعد[د الوجوه تترك فيه أقطاب القوة التقليدية مكانها لمجموعة من البلدان و الثقافات و الحضارات المتنوعة ذات المنابت الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المختلفة. الأحداث المذهلة التي شهدناها طوال العقود الثلاثة الأخيرة تشير بوضوح إلى أن انبثاق القوى الجديدة كان مصحوباً بضعف القوى القديمة. و هذا التغيّر التدريجي في القوة يمنح بلدان عدم الانحياز الفرصة لتتولى دوراً مؤثراً و مناسباً في الساحة العالمية، و توفّر الأرضية لإدارة عادلة و مشتركة حقاً للعالم. لقد استطعنا نحن البلدان الأعضاء في هذه الحركة الحفاظ على تضامننا و أواصرنا في إطار المبادئ و الأهداف المشتركة لفترة طويلة من الزمن على الرغم من تنوّع الميول و التصوّرات، و هذا ليس بالمكسب الصغير أو البسيط. هذه الأواصر بوسعها أن تكون الرصيد للانتقال إلى نظام إنساني عادل.

الظروف الراهنة في العالم فرصة قد لا تتكرّر لحركة عدم الانحياز. ما نقوله هو أن غرفة عمليات العالم يجب أن لا تُدار بدكتاتورية عدة بلدان غربية. ينبغي التمكن من تشكيل و تأمين مشاركة ديمقراطية عالمية على صعيد الإدارة الدولية. هذه هي حاجة كل البلدان التي تضرّرت و تتضرّر بشكل مباشر و غير مباشر من تطاول عدة بلدان تسلطية متعسّفة.

مجلس الأمن الدولي ذو بنية و آليات غير منطقة و غير عادلة و غير ديمقراطية بالمرّة. هذه دكتاتورية علنية و وضع قديم منسوخ انقضى تاريخ استهلاكه. و قد استغلت أمريكا و أعوانها هذه الآليات المغلوطة فاستطاعت فرض تعسّفها على العالم بلبوس المفاهيم النبيلة. إنهم يقولون «حقوق الإنسان» و يقصدون المصالح الغربية، و يقولون «الديمقراطية» و يضعون محلّها التدخل العسكري في البلدان، و يقولون «محاربة الإرهاب» و يستهدفون بقنابلهم و أسلحتهم الناس العزّل في القرى و المدن. البشر من وجهة نظرهم ينقسمون إلى مواطنين من الدرجة الأولى و الثانية و الثالثة. أرواح البشر في آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية رخيصة، و في أمريكا و غرب أوربا غالية. و الأمن الأمريكي و الأوربي مهم، و أمن باقي البشر لا أهمية له. و التعذيب و الاغتيالات إذا جاءت على يد الأمريكان و الصهاينة و عملائهم فهي جائزة و ممكن غضّ الطرف عنها تماماً. و لا تؤلم ضمائرهم سجونهم السريّة التي تشهد في مناطق

متعددة من العالم في شتى القارات أقبحَ و أبشعَ السلوكيات مع السجناء العزّل الذين لا محام لهم و لا محاكمات. الحسن و السيئ أمور انتقائية تماماً و ذات تعاريف أحادية الجانب. يفرضون مصالحهم على الشعوب باسم القوانين الدولية، و كلامَهم التعسّفي غير القانوني باسم المجتمع العالمي، و يستخدمون شبكاتهم الإعلامية الاحتكارية المنظمة ليظهروا أكاذيبهم حقيقة، و باطلهم حقاً، و ظلمهم عدالة، و في المقابل يسمّون أي كلام حق يفضح مخادعاتهم كذباً، و أية مطاليب حقة تمرداً.

أيها الأصدقاء.. هذا الواقع المعيب البالغ الأضرار مما لا يمكن مواصلته. الكلّ تعبوا من هذه الهندسة الدولية الخاطئة. نهضة التسعة و التسعين بالمائة في أمريكا المناهضة لمراكز الثروة و القوة في ذلك البلد، و الاعتراضات العامة في بلدان أوربا الغربية على السياسات الاقتصادية لحكوماتهم تدلّ على نفاد صبر الشعوب من هذا الوضع. يجب معالجة هذا الوضع غير المعقول.

الأواصر المتينة و المنطقية و الشاملة للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز يمكنها أن تترك تأثيرات عميقة في العثور على طريق العلاج و السير فيه.

أيها الحضور المحترمون..

السلام و الأمن الدوليان من القضايا المُحرجة في عالمنا اليوم، و نزع أسلحة الدمار الشامل المُفجعة ضرورة فورية و مطلب عام. الأمن في عالم اليوم ظاهرة مشتركة لا يمكن التمييز فيها. الذين يخزنون الأسلحة اللاإنسانية في ترساناتهم لا يحقّ لهم أن يعتبروا أنفسهم حملة رايات الأمن العالمي. فهذا لن يستطيع بلا شك توفير الأمن حتى لهم. يُلاحظ اليوم للأسف الشديد أن البلدان المالكة لأكثر مقدار من الأسلحة النووية لا تحمل إرادة جادّة و حقيقية لإلغاء هذه الأدوات الإبادية من مبادئها العسكرية، و لا تزال تعتبرها عاملاً لصدّ التهديدات و مؤشراً مهماً في تعريف مكانتها السياسية و الدولية. و هذه رؤية مرفوضة تماماً.

السلاح النووي لا يضمن الأمن و لا يحقق تكريس السلطة السياسية، إنما هو تهديد لكلا هذين الأمرين. لقد أثبتت أحداث عقد التسعينات من القرن العشرين أن امتلاك هذه الأسلحة لا يمكنه صيانة نظام مثل النظام السوفيتي السابق. و اليوم أيضاً نعرف بلداناً تمتلك القنبلة الذرية و تتعرّض لأعنف العواصف الأمنية.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر استخدام الأسلحة النووية و الكيمياوية و أمثالها ذنباً كبيراً لا يغتفر. لقد اطلقنا شعار «شرق أوسط خال من السلاح النووي» و نلتزم بهذا الشعار. و هذا لا يعني غضّ الطرف عن حق الاستفادة السلمية من الطاقة النووية و إنتاج الوقود النووي. الاستخدام السلمي لهذه الطاقة حقّ لكل البلدان حسب القوانين الدولية. يجب أن يستطيع الجميع استخدام هذه الطاقة السليمة في شتى مجالات الحياة لبلدانهم و شعوبهم، و لا يكونوا تابعين للآخرين في تمتّعهم بهذا الحق. لكن بعض البلدان الغربية التي تمتلك هي السلاح النووي و ترتكب هذا العمل غير القانوني ترغب في أن تحتكر القدرة على إنتاج الوقود النووي. ثمة تحرّك غامض مُريب راح يتكوّن لتكريس و استمرار احتكار إنتاج و بيع الوقود النووي داخل مراكز تُسمّى دولية، لكنها في الواقع في قبضة بضعة بلدان غربية.

و السخرية المرّة في عصرنا هي أن الحكومة الأمريكية التي تمتلك أكبر مقدار من الأسلحة النووية و غيرها من أسلحة الدمار الشامل و أكثرها فتكاً، و هي الوحيدة التي ارتكبت جريمة استخدام هذه الأسلحة، تريد اليوم أن تكون حاملة راية معارضة الانتشار النووي! هم و شركاؤهم الغربيون زوّدوا الكيان الصهيوني الغاصب بالأسلحة النووية و خلقوا

تهديداً كبيراً لهذه المنطقة الحسّاسة، لكن نفس هذه الجماعة المخادعة لا تطيق الاستخدام السلمي للطاقة النووية من قبل البلدان المستقلة، بل و يعارضون بكل قدراتهم إنتاج الوقود النووي لغرض الأدوية و سائر الاستهلاكات السلمية الإنسانية، و ذريعتهم الكاذبة الخوف من إنتاج سلاح نووي. و بخصوص الجمهورية الإسلامية الإيرانية فهم أنفسهم يعلمون أنهم يكذبون، لكن الممارسات السياسية حينما لا يكون فيها أدنى أثر للمعنوية، تُجيز الكذب أيضاً. و الذي لا يستحي في القرن الحادي و العشرين من إطلاق لسانه بالتهديدات النووية هل تراه يتحاشى و يستحي من الكذب؟!

إنني أؤكد أن الجمهورية الإسلامية لا تسعى أبداً للتسلح النووي، كما لن تغضّ الطرف أبداً عن حق شعبها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. شعارنا هو «الطاقة النووية للجميع، و السلاح النووي ممنوع على الجميع». و سوف نصرّ على هذين القولين، و نعلم أن كسر احتكار عدة بلدان غربية لإنتاج الطاقة النووية في إطار معاهدة حظر الانتشار هو لصالح كل البلدان المستقلة بما في ذلك البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

تجربة ثلاثة عقود من الصمود الناجح حيال التعسّفات و الضغوط الشاملة لأمريكا و حلفائها أوصلت الجمهورية الإسلامية إلى قناعة حاسمة فحواها أن مقاومة شعب متّحد و ذي عزيمة راسخة بوسعها التغلب على كل الهجمات المخاصمة المعاندة، و فتح طريق الفخر نحو الأهداف العليا. التقدم الشامل لبلادنا في غضون العقدين الأخيرين حقيقة تنتصب أمام أعين الجميع، و قد اعترف بها المراقبون الرسميون الدوليون مراراً، و قد حصل كل هذا في ظروف الحظر و الضغوط الاقتصادية و الهجمات الإعلامية للشبكات التابعة لأمريكا و الصهيونية. حالات الحظر التي سمّاها الهاذرون باعثة على الشلل لم تبعث على شللنا و لن تبعث عليه، و ليس هذا و حسب بل و رسّخت خُطانا، و علّت من هممنا، و عمّقت ثقتنا بصحة تحليلاتنا و بالقدرات الداخلية لشعبنا. لقد رأينا بأعيننا مرّات و مرّات معونة الله على هذه التحدّيات.

أيها الضيوف الأعزاء...

أرى من الضروري هنا التطرّق إلى قضية جد مهمة. و مع أنها قضية تتعلق بمنطقتنا لكن أبعادها الواسعة تجاوزت هذه المنطقة و تركت تأثيراتها على السياسات العالمية طوال عدة عقود، ألا و هي قضية فلسطين المؤلمة. خلاصة هذه القضية هي أن بلداً مستقلاً ذا هوية تاريخية واضحة اسمه فلسطين اغتصب من شعبه في إطار مؤامرة غربية مُرعبة بزعامة بريطانيا في عقد الأربعينيات من القرن العشرين، و مُنِح بقوة السلاح و المذابح و المخادعات لجماعةٍ هُجّر معظمهم من البلدان الأوربية. هذا الاغتصاب الكبير الذي رافقته في بداياته عمليات تقتيل جماعية للناس العزّل في المدن و القرى، و تهجيرهم من بيوتهم و ديارهم إلى البلدان المجاورة، تواصل طوال أكثر من ستة عقود على نفس الوتيرة من الجرائم، و لا يزال مستمراً اليوم أيضاً. هذه إحدى أهم قضايا المجتمع الإنساني. و لم يتورّع الزعماء السياسيون و العسكريون للكيان الصهيوني الغاصب طوال هذه الفترة عن ارتكاب أية جريمة بدءاً من تقتيل الناس و هدم بيوتهم و تدمير مزارعهم، و اعتقال و تعذيب رجالهم و نسائهم و حتى أطفالهم، إلى الإهانات و الإذلال الذي مارسوه ضد كرامة هذا الشعب، و السعي لسحقه و هضمه في معدة الكيان الصهيوني المولعة بالحرام، و إلى الهجوم على مخيّماتهم التي تضمّ ملايين المشرّدين في فلسطين نفسها و البلدان المجاورة. أسماء مثل «صبرا» و «شاتيلا» و «قانا» و «دير ياسين» مسجّلة في تاريخ منطقتنا بدماء الشعب الفلسطيني المظلوم. و الآن أيضاً، و بعد مرور خمسة و ستين عاماً، تتواصل نفس هذه الجرائم في سلوكيات الذئاب الصهيونية الضارية بالبقاء في الأراضي المحتلة. إنهم يرتكبون الجرائم الجديدة تباعاً و يخلقون أزمات جديدة للمنطقة. قلّ ما يمرّ يوم لا تبث فيه أنباء عن قتل و إصابة و سجن الشباب الناهضين للدفاع عن وطنهم و كرامتهم و المعترضين على تدمير مزارعهم و بيوتهم. الكيان الصهيوني الذي أطلق الحروب الكارثية، و قتل الناس، و احتلّ الأراضي العربية، و نظّم إرهاب الدولة في المنطقة و العالم، و راح يُمارس الإرهاب و الاغتيالات و الحروب و الشرور لعشرات الأعوام، يُسمّي أبناء الشعب الفلسطيني الثائر المناضل من

أجل إحقاق حقوقه إرهابيين، و الشبكات الإعلامية التابعة للصهيونية و الكثير من وسائل الإعلام الغربية و المرتزقة تكرّر هذه الكذبة الكبرى ساحقة بذلك التزامها الأخلاقي و الإعلامي. و الزعماء السياسيون المتشدّقون بحقوق الإنسان يغضّون الأنظار عن كل هذه الجرائم، و يدعمون دون خوف أو خجل ذلك الكيان الصانع للكوارث، و يظهرون في هيئة المحامي المدافع عنه.

ما نقوله هو أن فلسطين للفلسطينيين، و الاستمرار في احتلالها ظلم كبير لا يطاق، و خطر أساسي على السلام و الأمن العالميين. كل السبل التي اقترحها و سار فيها الغربيون و أتباعهم لـ «حلّ القضية الفلسطينية» خاطئة و غير ناجحة، و كذلك سيكون الأمر في المستقبل أيضاً. و قد اقترحنا سبيل حلّ عادل و ديمقراطي تماماً. يشارك كل الفلسطينيين، من مسلمين و مسيحيين و يهود، سواء الذين يسكنون حالياً في فلسطين أو الذين شرّدوا إلى بلدان أخرى و احتفظوا بهويتهم الفلسطينية، يشاركون في استفتاء عام بإشراف دقيق و موثوق، فينتخبون البنية السياسية لهذا البلد، و يعود كل الفلسطينيين الذين تحمّلوا لسنوات طويلة آلام التشرّد إلى بلدهم فيشاركوا في هذا الاستفتاء، ثم تدوين الدستور و الانتخابات. و عندها سيعمّ السلام.

و أودّ هنا أن أقدّم نصيحة خيّرة للساسة الأمريكان الذين ظهروا دوماً كمدافعين عن الكيان الصهيوني و داعمين له. لقد سبّب لكم هذا الكيان لحد الآن الكثير من المتاعب، و جعلكم وجهاً كريهاً بين شعوب المنطقة، و شريكاً لجرائم الصهاينة الغاصبين في أعين هذه الشعوب. و التكاليف المادية و المعنوية التي فرضت على الحكومة و الشعب في أمريكا طوال هذه الأعوام المتمادية تكاليف باهضة، و إذا استمر هذا النهج في المستقبل فمن المحتمل أن تكون التكاليف التي تتحمّلونها أكبر. فتعالوا و فكروا في اقتراح الجمهورية الإسلامية بشأن الاستفتاء، و اتخذوا قراراً شجاعاً تنقذون به أنفسكم من هذه العقدة المستعصية. و لا شك أن شعوب المنطقة و كل الأحرار في العالم سيرحّبون بهذه الخطوة.

أيها الضيوف المحترمون...

أعود إلى كلامي الأول فأقول إن ظروف العالم حسّاسة، و العالم يمرّ بمنعطف تاريخي جد مهم. و من المتوقع أن يكون ثمة نظام جديد في طريقه إلى الولادة و الظهور. و مجموعة بلدان عدم الانحياز تضمّ نحو ثلثي أعضاء المجتمع العالمي، و بوسعها ممارسة دور كبير في صياغة المستقبل و رسمه. و تشكيل هذا المؤتمر الكبير في طهران له بدوره معنى عميق ينبغي أن يُؤخذ بنظر الاعتبار في الحسابات. نحن أعضاء هذه الحركة نستطيع عبر تظافر إمكانياتنا و طاقاتنا الواسعة ممارسة دور تاريخي باق من أجل إنقاذ العالم من الحروب و الهيمنة و انعدام الأمن.

و هذا الهدف لا يتحقق إلا بالتعاون الشامل في ما بيننا. ليست قليلة بيننا البلدان الثرية جداً و البلدان ذات نفوذ دولي. و معالجة المشكلات بالتعاون الاقتصادي و الإعلامي و تبادل التجارب التقدمية أمور متاحة تماماً. يجب أن نرسّخ عزيمتنا و نكون أوفياء للأهداف، و لا نخشى سخط القوى العاتية، و لا نفرح و نطمئن لابتساماتها، و يجب أن نعتبر الإرادة الإلهية و قوانين الخلقة دعامة لنا، و ننظر بعين العِبرة لانهيار تجربة المعسكر الشيوعي قبل عقدين، و انهيار سياسات ما يسمّى بالليبرالية الديمقراطية الغربية في الوقت الحاضر، و الذي يرى الجميع مؤشراته في شوارع البلدان الغربية و الأمريكية و العقد المستعصية في اقتصاد هذه البلدان. و بالتالي لنعتبر سقوط المستبدين التابعين لأمريكا و المتعاونين مع الكيان الصهيوني في شمال أفريقيا، و الصحوة الإسلامية في بلدان المنطقة، لنعتبرها فرصة كبيرة. بإمكاننا أن نفكر برفع مستوى الفائدة السياسية لحركة عدم الانحياز في إدارة العالم، و بمقدورنا إعداد وثيقة تاريخية لإيجاد تحوّل في هذه الإدارة، و توفير الأدوات التنفيذية لها.. بوسعنا التخطيط لحالات تعاون اقتصادي، و إيضاح نماذج التواصل الثقافي بيننا. و لا ريب أن تأسيس أمانة عامة ناشطة و متحفزة لهذه المنظومة ستستطيع

المساعدة على تحقيق هذه الأهداف بصورة كبيرة و مؤثرة.

و شكراً.